

الباب الخامس

الوضع الراهن للأسواق الخارجية و مؤشرات الكفاءة الاقتصادية

الفصل الاول

صادرات أهم محاصيل الخضر والفاكهة فى الدول المنافسة لمصر

تمهيد :

لاشك أن هناك ارتباطاً قوياً بين القدرة التنافسية للسلع التصديرية وبين حجم الطلب على تلك السلع فى الأسواق الخارجية، وتحدد القدرة التنافسية لأى سلع تصديرية فى دولة ما بعدة عوامل من أهمها حجم الصادرات من السلعة بالنسبة إلى حجم الصادرات للدول المنافسة الأخرى من هذه السلعة، ومستوى جودة السلعة المصدرة بالإضافة إلى كفاءة طرق الدعاية والإعلان اللازمين لترويج السلعة فى الأسواق الخارجية، ومدى ملائمة السلعة المصدرة من ناحية الذوق والتفضيل للمستهلك الأجنبى، كما تتحدد القدرة التنافسية بمدى القدرة على مواجهة الطلب الخارجى على السلعة فى المواسم المختلفة وفى الأوقات المحددة التى تطلب فيها، ويعتبر السعر من أهم العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للسلع التصديرية نظراً لارتباط السعر التصديرى لأى سلع بمتغيرات أخرى مثل تكاليف الإنتاج والقدرة الإنتاجية وتكاليف النقل والشحن والتسويق والتصنيع والتخزين والتعبئة والتغليف والدعاية والترويج وغيرها من تكاليف التسويق حتى وصول السلعة إلى المستهلك بالأسواق الخارجية . وعلى ذلك فإن تحقيق أى نجاح فى أحد هذه العوامل من شأنه زيادة القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية .

وتنفرد مصر بموقع جغرافى متميز بين دول حوض البحر الابيض المتوسط إنها تتوسط دول العالم مما يعطيها ميزة كبيرة تمكنها من زيادة صادراتها من السلع

الزراعية إلى اسواق الدول العربية والأوربية إلا أن دول حوض البحر المتوسط المحيطة بها ومنها أسبانيا والمغرب ولبنان وتركيا وإيطاليا وفرنسا وغيرها تعتبر دولاً منافسة قوية لها فى المواقع والمواسم التصديرية لمعظم الصادرات من السلع الزراعية مثل البطاطس والفاصوليا الخضراء. وفى الوقت الذى تتميز فيه مصر بملائمة الظروف المناخية لإنتاج محاصيل الدراسة وعدم وجود منافسة من الدول المجاورة بالإضافة إلى موقعها المتميز إلا أن مصر لم تستغل هذه الميزة النسبية فى السنوات الأخيرة لزيادة صادراتها وارتفاع اسعار التصدير لمحصول البطاطس وخاصة فى السوق الايطالى والتي يتنافس معها كل من فرنسا وهولندا والمانيا ويتناول هذا الفصل مؤشرات تنافسية الصادرات لمحاصيل الدراسة. وقد استخدم مؤشر النصيب السوقى و مؤشر الميزة التنافسية السعرية للمحاصيل محل الدراسة.

تنافسية صادرات محاصيل الدراسة فى الاسواق الخارجية :

١- محصول البطاطس :

فى ضوء نتائج التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية من البطاطس كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) ، يمكن القول بأن أهم الأسواق المستوردة للبطاطس المصرية هى أسواق اليونان و ايطاليا حيث يمثل هذين السوقين معا نحو ٤٣,٥ % من اجمالى كمية صادرات البطاطس المصرية خلال تلك الفترة ، وما يقرب من ٤٦,٢ % من اجمالى قيمة صادرات البطاطس المصرية خلال نفس الفترة ومن ثم فإنه سوف يتم التركيز على هذين السوقين لتحليل الأوضاع التنافسية لصادرات البطاطس المصرية فى هذين السوقين.

١- السوق الإيطالي :

- النصيب السوقي لصادرات البطاطس المصرية فى السوق الايطالى :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٣) الى ان إجمالي واردات ايطاليا من البطاطس كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) بلغت نحو ٦٠٤,٠٩ ألف طن ، وبدراسة التوزيع الجغرافى لواردات ايطاليا من البطاطس خلال نفس الفترة وجد ان فرنسا تأتى فى مقدمة الدول المصدرة للبطاطس إلى السوق الايطالى بما يمثل نحو ٤٧,٢١% من اجمالى واردات ايطاليا من البطاطس كمتوسط لتلك الفترة ، يليها هولندا ثم المانيا بنسبة بلغت نحو ١٧,١٤% ، ١٨,٨٢% على الترتيب ، فى حين تأتى مصر فى المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للبطاطس إلى السوق الايطالى بنسبة بلغت نحو ١١,٠٩%.

-الميزة التنافسية السعرية للبطاطس المصرية فى السوق الايطالى :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٣) إلى متوسط الأسعار التصديرية لأهم الدول المصدرة للبطاطس للسوق الايطالى كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) يتضح أن المتوسط المرجح لاسعار تصدير الطن للسوق الايطالى مرجحة بالكميات قدرت بنحو ٢٣٤,٧ دولار ، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أن سعر تصدير البطاطس المصرية للسوق الايطالى قدر بنحو ٢١١,٦ دولار ، وهو بذلك يفوق أسعار تصدير طن البطاطس لكل من فرنسا ، هولندا ، بلجيكا بنحو ٢١,٠٣% ، ٥٠,٧٦% ، ٢٥,٦٦% على الترتيب فى حين يقل عن سعر تصدير طن البطاطس الالمانى بنحو ٢٤,٧٧% كمتوسط لتلك الفترة .

الباب الخامس الوضع الراهن للأسواق الخارجية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية

جدول رقم (٢٣) : النصيب السوقى والأهمية النسبية لسعر تصدير البطاطس بأهم أسواقها التصديرية كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦)

أهم الأسواق	الدولة المصدرة للسوق	واردات السوق من الدولة ألف طن	%الحصة السوقية داخل السوق	متوسط السعر دولار/طن	%الأسعار المنافسة بالنسبة لمصر
إيطاليا	فرنسا	٢٨٥,٢١	٤٧,٢١	٢٥٦,١٠	١٢١,٠٣
	هولندا	١٠٣,٥٦	١٧,١٤	٣١٩,٠٠	١٥٠,٧٦
	ألمانيا	١١٣,٦٩	١٨,٨٢	١٦١,٣٠	٧٦,٢٣
	مصر	٦٧,٠٠	١١,٠٩	٢١١,٦٠	١٠٠,٠٠
	بلجيكا	١١,٢٦	١,٨٦	٢٦٥,٩٠	١٢٥,٦٦
	دول أخرى	٢٣,٣٧	٣,٨٧	—	—
إجمالي واردات السوق من البطاطس		٦٠٤,٠٩	١٢١٣,٩٠		
اليونان	مصر	٦٧,١٠	٤١,٠٩	٣٢٤,٩	١٠٠
	فرنسا	٢٦,٤٦	١٦,٢٠	٢٨٥,٦	٨٨,٢
	هولندا	٢١,٨٣	١٣,٣٦	٤٦٠,٦	١٤٢,٢
	ألمانيا	١٠,٧٥	٦,٥٨	٢٤٢,٩	٧٥
	تركيا	١١,٩٥	٧,٣٢	٢٣٧,٢	٧٣,٢
	دول أخرى	٢٥,٢٣	١٥,٤٥	—	—
إجمالي واردات السوق من البطاطس		١٦٣,٣٢	٣٢٤,٩		

المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمى ، www.intracen.org

٢- السوق اليونانى :

- النصيب السوقى لصادرات البطاطس المصرية فى السوق اليونانى :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٣) الى ان إجمالى واردات اليونان من البطاطس كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) بلغت نحو ١٦٣,٢ الف طن ، وبدراسة التوزيع الجغرافى لواردات اليونان من البطاطس خلال نفس الفترة يتضح أن مصر تأتى فى مقدمة الدول المصدرة للبطاطس إلى السوق اليونانى ، حيث تمثل صادراتها نحو ٤١,٩% من اجمالى واردات اليونان من البطاطس كمتوسط لنفس الفترة ، يليها كل من فرنسا ، هولندا ، تركيا، المانيا حيث يمثل النصيب السوقى لكل منهم ١٦,٢٠% ، ١٣,٣٦% ، ٧,٣٢% ، ٦,٥٨% على الترتيب كمتوسط لنفس الفترة.

- الميزة التنافسية السعريه للبطاطس المصرية فى السوق اليونانى :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٣) إلى أن المتوسط المرجح للأسعار التصديرية للطن لأهم الدول المصدرة للبطاطس للسوق اليونانى كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) مرجحة بالكميات قدرت بنحو ٣٢٤,٩ دولار ، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أن سعر تصدير البطاطس المصرية للسوق اليونانى قدر بنحو ٣٢٤,٩ دولار ، وهو بذلك يفوق أسعار تصدير طن البطاطس لكل من فرنسا ، المانيا ، تركيا بنحو ١١,٨% ، ٢٥% ، ٢٦,٨% على الترتيب فى حين يقل عن سعر تصدير طن البطاطس الهولندية بنحو ٤٢,٢% كمتوسط لتلك الفترة الدراسة (٢٠٠٦-٢٠٠١) .

٢- محصول الفاصوليا الخضراء :

١- السوق الهولندى :

- النصيب السوقى للمصادر المصرية من الفاصوليا الخضراء فى السوق الهولندى :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٤) الى ان اجمالى واردات هولندا من الفاصوليا الخضراء كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) بلغ نحو ٤٥,٥٨ ألف طن ، وبدراسة التوزيع الجغرافى لواردات ايطاليا من الفاصوليا الخضراء خلال تلك الفترة يتضح أن مصر تأتى فى مقدمة الدول المصدرة للفاصوليا الخضراء إلى هولندا حيث تمثل صادراتها نحو ٢٥,٣٤% من اجمالى واردات هولندا من الفاصوليا الخضراء كمتوسط لتلك الفترة ، يليها كل من اسبانيا ، المغرب ، كينيا حيث يمثل النصيب السوقى لكل منها ١٤,٠٣% ، ١٢,٢٥% ، ٨,٧٩% على الترتيب وذلك من اجمالى واردات هولندا من الفاصوليا الخضراء خلال نفس الفترة .

- الميزة التنافسية السعريه للفاصوليا الخضراء المصرية فى السوق الهولندى :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٤) إلى ان المتوسط المرجح بالكميات للأسعار التصديرية لأهم الدول المصدرة للفاصوليا الخضراء إلى السوق الهولندى وذلك كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) قدر بنحو ١,٤٨ ألف دولار/الطن ، و أن الفاصوليا الخضراء المصرية تتمتع بميزة تنافسية سعريه فى السوق الهولندى مقارنة بأسعار باقى الدول المصدرة حيث قدر متوسط سعر الطن لواردات هولندا من الفاصوليا الخضراء المصرية بنحو ١,١٨ ألف دولار ، وهو بذلك يقل عن أسعار تصدير طن الفاصوليا الخضراء لكل من اسبانيا ، هولندا، كينيا بنحو ٣٣,٠٥% ، ٣,٣٩% ، ٤٤,٧% على الترتيب وذلك كمتوسط لنفس الفترة .

٢- السوق الإيطالي :

- النصيب السوقي للصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء فى السوق الايطالى :

بلغ إجمالى واردات إيطاليا من الفاصوليا الخضراء كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) ما يقرب من ١٢,٤٥ طن ، وبدراسة التوزيع الجغرافى لواردات الإيطالى من الفاصوليا الخضراء خلال تلك الفترة يتضح أن مصر تأتى فى مقدمة الدول المصدرة للفاصوليا الخضراء إلى ايطالى حيث تمثل صادراتها نحو ٢٩,٤٦% من اجمالى واردات الإيطالى من الفاصوليا الخضراء كمتوسط لنفس الفترة ، يليها كل من فرنسا، أسبانيا، هولندا حيث يمثل النصيب السوقي لكل منها ٤٧,٢٩% ، ٦,٧٨% ، ٥,٧٩% على الترتيب وذلك من اجمالى واردات ايطاليا من الفاصوليا الخضراء خلال نفس الفترة .

٣- الميزة التنافسية السعريه للفاصوليا الخضراء المصرية فى السوق الايطالى :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٤) إلى ان المتوسط المرجح بالكميات للأسعار التصديرية لأهم الدول المصدرة للفاصوليا الخضراء إلى السوق الإيطالى كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) قدر بنحو ١٧٥٢,٣ دولار ، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أن الفاصوليا الخضراء المصرية تتمتع بميزة تنافسية سعريه فى السوق الهولندى مقارنة بأسعار الفاصوليا الخضراء لباقي الدول المصدرة لهذا السوق حيث قدر متوسط سعر الطن لواردات هولندا من الفاصوليا الخضراء المصرية بنحو ١٣٥٠,٥ دولار ، وهو بذلك يقل عن أسعار تصدير طن الفاصوليا الخضراء لكل من فرنسا، اسبانيا، هولندا بنحو ٤٠,٧٤% ، ٥٥,٥٦% ، ١٨,٥٢% على الترتيب وذلك كمتوسط لنفس الفترة .

الباب الخامس الوضع الراهن للأسواق الخارجية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية

جدول رقم (٢٤) : النصيب السوقى والأهمية النسبية لسعر تصدير الفاصوليا الخضراء المصرية بأهم أسواقها التصديرية كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦)

أهم الأسواق	الدولة المصدرة للسوق	واردات السوق من الدولة ألف طن	% الحصة السوقية داخل السوق	متوسط السعر ألف دولار/طن	% الأسعار المنافسة بالنسبة لمصر
هولندا	مصر	١١,٥٥	٢٥,٣٤	١,١٨	١٠٠
	اسبانيا	٦,٤٠	١٤,٠٣	١,٥٧	١٣٣,٠٥
	المغرب	٥,٥٨	١٢,٢٥	١,٢٢	١٠٣,٣٩
	كينيا	٤,٠٠	٨,٧٩	١,٧٠	١٤٤,٠٧
	السنغال	٣,٧١	٨,١٥	١,٣٧	١١٦,١٠
	دول أخرى	١٤,٣٣	٣١,٤٤	--	--
اجمالى واردات السوق من الفاصوليا الخضراء		٤٥,٥٨	١,٤٨		
ايطاليا	مصر	٣,٢٠	٢٩,٤٦	١,٣٥	١٠٠
	فرنسا	٥,٨٩	٤٧,٢٩	١,٩	١٤٠,٧٤
	اسبانيا	٠,٨٦	٦,٨٧	٢,١	١٥٥,٥٦
	هولندا	٠,٧٢	٥,٧٩	١,٦	١١٨,٥٢
	دول أخرى	١,٧٨	١٤,٣٣	--	--
اجمالى واردات السوق من الفاصوليا الخضراء		١٢,٤٥	١,٧٥		

٣- محصول البرتقال :

مؤشرات تنافسية صادرات محصول البرتقال :

فى ضوء نتائج التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية من البرتقال كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) ، يمكن القول بأن أهم الأسواق المستوردة للبرتقال هى أسواق روسيا الاتحادية و السعودية حيث يمثل هذين السوقين معا ما يقرب من ٢٢,١% ، ٢٠,٩% من اجمالى كمية صادرات و قيمة صادرات البرتقال المصرى خلال تلك الفترة على الترتيب ، ومن ثم فإنه سوف يتم التركيز على هذين السوقين لتحليل الأوضاع التنافسية لصادرات البرتقال المصرى فيهما .

١- سوق روسيا الاتحادية

- النصيب السوقى للصادرات المصرية من البرتقال فى سوق روسيا الاتحادية :

بلغ إجمالى واردات روسيا الاتحادية من البرتقال كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) ما يقرب من ٣٤٧,٨٤ ألف طن ، وبدراسة التوزيع الجغرافى لواردات روسيا الاتحادية من البرتقال خلال تلك الفترة يتضح أن المغرب يأتى فى مقدمة الدول المصدرة للبرتقال إلى روسيا الاتحادية ، حيث تمثل صادراتها نحو ٢٤,١٧% من اجمالى واردات روسيا الاتحادية من البرتقال كمتوسط لنفس الفترة ، يليها كل من تركيا و جنوب افريقيا حيث يمثل النصيب السوقى لكل منهم نحو ٢٢,١٧% ، ٢١,٩٦% على الترتيب وذلك من اجمالى واردات روسيا الاتحادية من البرتقال خلال نفس الفترة ، فى حين تأتى مصر فى المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للبرتقال إلى روسيا الاتحادية حيث تمثل صادرات البرتقال المصرى نحو ١٣,٤٥% من إجمالى واردات روسيا الاتحادية من البرتقال كمتوسط لنفس الفترة وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (٢٥) .

جدول رقم (٢٥) : النصيب السوقى والأهمية النسبية لسعر تصدير البرتقال المصرى بأهم أسواقه التصديرية كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١)

أهم الأسواق	الدولة المصدرة للسوق	واردات السوق من الدولة الف طن	% الحصة السوقية داخل السوق	متوسط السعر دولار/طن	% الأسعار المنافسة بالنسبة لمصر
روسيا الاتحادية	المغرب	٨٤,٠٨	٢٤,١٧	٣٨٦,٨	٩٧,٧
	تركيا	٧٧,١٣	٢٢,١٧	٣٢٣,٣	٣٤,٢
	جنوب افريقيا	٧٦,٣٨	٢١,٩٦	٤٠,٩	١١٩,٢
	مصر	٤٦,٨٠	١٣,٤٥	٢٨٩,١	١٠٠
	دول أخرى	٦٣,٤٦	١٨,٢٤	---	---
اجمالى واردات روسيا الاتحادية من البرتقال		٣٤٧,٨٤	٣٥٢,٠٥		
السعودية	مصر	٤٣,٢٨	٢٥,٩٣	٣٦٩,٦٣	١٠٠
	جنوب افريقيا	٧١,٨	٤٣,٠٢	٣١٤,٥	٨٥,٠٨٥١
	لبنان	٣٣,٢	١٩,٨٩	١٧٩,٨	٤٨,٦٤٣٢
	سوريا	٥,٨	٣,٤٨	٤٥٤,٣	١٢٢,٩٠٧
	دول أخرى	١٢,٨	٧,٦٧	---	---
اجمالى واردات السعودية من البرتقال		١٦٦,٨٨	٣٢٩,٤		

- الميزة التنافسية السعريه للبرتقال المصرى فى سوق روسيا الاتحادية:

تشير بيانات الجدول رقم (٢٥) إلى ان متوسط الأسعار التصديرية مرجحة بالكميات لأهم الدول المصدرة للبرتقال إلى سوق روسيا الاتحادية كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) قدرت بنحو ٣٥٢,٠٥ دولار/طن ، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أن تركيا تحتل المرتبة الأولى بين الدول المتنافسة بسوق روسيا الاتحادية من حيث أسعار تصدير البرتقال الطازج حيث بلغ متوسط سعر تصدير البرتقال التركى نحو ٣٢٣,٣ دولار/طن ، تليها أسعار تصدير البرتقال لكل من مصر، جنوب افريقيا ، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أن البرتقال المصرى يتمتع بميزة تنافسية سعريه فى سوق روسيا الاتحادية مقارنة بأسعار تصدير طن البرتقال لجنوب افريقيا بنحو ١٩,٢% كمتوسط لنفس الفترة .

٢- السوق السعودى

- النصيب السوقى للصادرات المصرية من البرتقال المصرى فى السوق السعودى :

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢٥) أن واردات السعودية من البرتقال كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) قدرت بنحو ١٦٦,٨٨ ألف طن ، وبدراسة التوزيع الجغرافى لواردات السعودية من البرتقال خلال تلك الفترة يتضح أن مصر تأتى فى مقدمة الدول المصدرة للبرتقال إلى السوق السعودى ، حيث تمثل صادراتها نحو ٢٥,٩٣% من اجمالى واردات السعودية من البرتقال كمتوسط لتلك الفترة ، يليها كل من جنوب افريقيا ، لبنان ثم سوريا حيث يمثل النصيب السوقى لكل منها ٤٣,٠٢% ، ١٩,٨٩% ، ٣,٤٨% على الترتيب وذلك من اجمالى واردات السوق السعودى من البرتقال خلال نفس الفترة .

- الميزة التنافسية السعرية للبرتقال المصرى فى السوق السعودى :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٥) إلى ان متوسط الأسعار التصديرية المرجح بالكميات لأهم الدول المصدرة للبرتقال إلى السوق السعودى وذلك كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) قدر بنحو ٣٢٩,٤ دولار/طن ، كما تشير البيانات إلى أن لبنان تحتل المرتبة الأولى بين الدول المتنافسة بالسوق السعودى من حيث أسعار تصدير البرتقال الطازج حيث بلغ متوسط سعر تصدير البرتقال اللبناى نحو ١٧٩,٧ دولار/طن ، تليها أسعار تصدير برتقال كل من جنوب افريقيا ومصر و سوريا ، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أنه بالرغم من أن البرتقال المصرى يستحوذ على أكثر من نصف واردات السوق السعودى من البرتقال إلا أنه لا يتمتع بميزة تنافسية سعرية فى السوق السعودى مقارنة بأسعار باقى الدول المصدرة حيث قدر متوسط سعر الطن بنحو ٣٦٩,٦٣ دولار ، وهو بذلك يفوق أسعار تصدير طن البرتقال فى جنوب افريقيا ، نحو ١٥% على الترتيب فى حين يقل بنحو ٢٢,٩% عن البرتقال السوري وذلك كمتوسط لتلك الفترة .

٢- محصول العنب :-

مؤشرات تنافسية صادرات محصول العنب :

فى ضوء نتائج التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية من العنب الطازج كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) ، يمكن القول بأن أهم الأسواق المستوردة للعنب المصرى هى أسواق المملكة المتحدة و هولندا حيث يمثل هذين السوقين معا ما يقرب من ٦٩,١٤% من اجمالى كمية صادرات العنب المصرى خلال تلك الفترة ، وما يقرب من ٧٠,٤% من اجمالى قيمة صادرات العنب المصرى خلال نفس الفترة ، ومن ثم فإنه سوف يتم التركيز على هذين السوقين لتحليل الأوضاع التنافسية لصادرات العنب المصرى فيهما.

١- سوق هولندا :

- النصيب السوقى للصادرات المصرية من العنب المصرى فى سوق هولندا :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٦) ان إجمالى واردات هولندا من العنب الطازج كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) ما يقرب من ١٥٦,٨١ ألف طن ، وبدراسة التوزيع الجغرافى لواردات هولندا من العنب خلال تلك الفترة يتضح أن جنوب افريقيا يأتى فى مقدمة الدول المصدرة للعنب إلى هولندا المتحدة ، حيث تمثل صادراتها ما يقرب من ٣١,٣١% وذلك من اجمالى واردات هولندا من العنب كمتوسط لنفس الفترة ، يليها كل من شيلي ، إيطاليا ، اليونان ، ألمانيا حيث يمثل النصيب السوقى لكل منها ٢٤,٣٠% ، ٩,٣١% ، ٥,٢٩% ، ٤,١٥% على الترتيب ، فى حين تأتى مصر فى المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة للعنب إلى هولندا حيث تمثل صادرات العنب المصرى لأسواق هولندا ما يقرب من ٢,٦٢% من إجمالى واردات هولندا من العنب كمتوسط لنفس الفترة.

- الميزة التنافسية السعريه للعنب المصرى فى سوق هولندا :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٦) إلى متوسط الأسعار التصديرية المرجح بالكميات لأهم الدول المصدرة للعنب إلى سوق هولندا وذلك كمتوسط للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) قدر بنحو ١٥٢٨,٥٥ دولار ، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أن العنب المصرى يتمتع بميزة تنافسية سعريه فى سوق هولندا مقارنة بأسعار تصدير باقى الدول المصدرة حيث قدر بنحو ١٩٠٩,٢ دولار/طن ، وهو بذلك يزيد عن أسعار

جدول رقم (٢٦) : النصيب السوقى والأهمية النسبية لسعر تصدير العنب المصرى بأهم

أسواقه التصديرية كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦)

أهم الأسواق	الدولة المصدرة للسوق	واردات السوق من الدولة الف طن	% الحصة السوقية داخل السوق	متوسط السعر دولار/طن	% الأسعار المنافسة بالنسبة لمصر
هولندا	جنوب افريقيا	٤٩,١	٣١,٣١	١٦٧٩,٣	٨٨,٠
	شيلي	٣٨,١	٢٤,٣٠	١٦٤٠,١	٨٥,٩
	ايطاليا	١٤,٦	٩,٣١	١٠١٨,٥	٥٣,٣
	اليونان	٨,٣	٥,٢٩	١٥٨٥,٩	٨٣,١
	المانيا	٦,٥	٤,١٥	١٣٣٨,٣	٧٠,١
	مصر	٤,١١	٢,٦٢	١٩٠٩,٢	١٠٠
	دول أخرى	٣٦,١	٢٣,٠٢	---	---
اجمالى واردات هولندا فى العنب		١٥٦,٨١	١٥٢٨,٥٥		
المملكة المتحدة	جنوب افريقيا	٤٧,٨	٢٣,٢	٢٠٠٥,٧	١١٠,٩
	شيلي	٣٩,٦	١٩,٢	١٧١٧,٨	٩٥,٠
	اسبانيا	٢٣,٨	١١,٥	١٧٢٠,٧	٩٥,١
	اليونان	٢٢,٤	١٠,٨	٢١١٦	١١٧,٠
	امريكا	١١,١	٥,٤	٢٢٢٩,١	١٢٣,٢
	مصر	٥,٦٦	٢,٧	١٨٠٨,٧	١٠٠,٠
	دول أخرى	٥٦,١	٢٧,٢	---	---
اجمالى واردات المملكة المتحدة فى العنب		٢٩,٤٩	١٩٣٣		

المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمى ، www.intracen.org .

تصدير طن العنب من جنوب افريقيا، شيلي، إيطاليا، اليونان، والمانيا بنحو ٨٨٪، ٨٥,٩٪، ٥٣,٣٪، ٨,٣٪، ٦,٥٪ على الترتيب مقارنة بسعر تصدير طن العنب من مصر كمتوسط لتلك الفترة .

٢- سوق المملكة المتحدة :

- النصيب السوقي للصادرات المصرية من العنب فى سوق المملكة المتحدة :

بلغ إجمالى واردات المملكة المتحدة من العنب كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) ما يقرب من ٢٩,٤٩ ألف طن ، وبدراسة التوزيع الجغرافى لواردات المملكة المتحدة من العنب خلال نفس الفترة يتضح أن جنوب افريقيا تأتى فى مقدمة الدول المصدرة للعنب إلى المملكة المتحدة ، حيث تمثل صادراتها ما يقرب من ٢٣,٢٪ وذلك من اجمالى واردات المملكة المتحدة من العنب كمتوسط لتلك الفترة ، يليها كل من شيلي ، اسبانيا، اليونان ، أمريكا حيث يمثل النصيب السوقي لكل منها ١٩,٢٪ ، ١١,٥٪ ، ١٠,٨٪ ، ٥,٤٪ على الترتيب وذلك من اجمالى واردات المملكة المتحدة من العنب خلال نفس الفترة ، فى حين تأتى مصر فى المرتبة الثانية عشر بين الدول المصدرة للعنب إلى المملكة المتحدة حيث تمثل صادرات العنب المصرى للسوق الهولندى نحو ٢,٧٪ من إجمالى واردات المملكة المتحدة من العنب كمتوسط لتلك الفترة وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (٢٦) .

- الميزة التنافسية السعرية للعنب المصرى فى السوق المملكة المتحدة :

تشير بيانات الجدول رقم (٢٦) إلى ان متوسط الأسعار التصديرية مرجحه بالكميات لأهم الدول المصدرة للعنب إلى السوق المملكة المتحدة وذلك كمتوسط للفترة

(٢٠٠٦-٢٠٠١) قدر بنحو ١٩٣٣ دولار ، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى أن العنب المصرى لا يتمتع بأى ميزة تنافسية سعريه فى سوق المملكة المتحدة مقارنة بأسعار عنب باقى الدول المصدرة حيث قدر متوسط سعر الطن من واردات هولندا من العنب المصرى بنحو ١٨٠٨,٢ دولار، وهو بذلك يفوق أسعار تصدير طن العنب لكل من جنوب افريقيا ، اليونان ، أمريكا بنحو ١٠,٩ % ، ١٧ % ، ٢٣,٢ % على الترتيب ، ويزيد بزيادة ٥ % ، ٤,٩ % على الترتيب لكل من شيلى واسبانيا وذلك كمتوسط لتلك الفترة .

الفصل الثانى

مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية

يتناول هذا الجزء تحليل أهم المؤشرات لقياس الكفاءة الاقتصادية لقطاع التجارة الخارجية الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) وفيما يلى نتائج تقدير هذه المؤشرات الموضحة فى الجدول رقم (٢٧)

أ- نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية :-

ويبين الجدول رقم (٩) أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية حيث بلغت حوالى ٠,١٩ فى عام ١٩٩٠ أى أن قيمة الصادرات تغطى حوالى خمس الواردات الزراعية ثم أخذت فى الزيادة حتى وصلت ٠,٣٨ عام ٢٠٠٦ ، أى أنها زادت إلى ضعف ما كانت عليه فى بداية فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٦) .

الباب الخامس الوضع الراهن للأسواق الخارجية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية

جدول رقم (٢٧) مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)

السنوات	صادرات زراعية واردات زراعية	صادرات زراعية صادرات قومية	صادرات زراعية الناتج المحلي الإجمالي	واردات زراعية الناتج المحلي الإجمالي	ميزان تجاري الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الصادرات	نصيب الفرد من الواردات
١٩٩٠	٠,١٩	٠,١٤	٠,٠٠٩	٠,٠٤٩	٠,١٧	٢١,٢٢	١١٠,٠٨
١٩٩١	٠,١٩	٠,٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٣٦	٠,١١	١٧,٢٤	٨٩,٨٤
١٩٩٢	٠,١٨	٠,١٠	٠,٠٠٧	٠,٠٣٨	٠,١١	١٩,٩٠	١١٢,٩٠
١٩٩٣	٠,١٦	٠,٠٧	٠,٠٠٥	٠,٠٢٨	٠,١٠	١٤,٦٣	٩٠,٥٧
١٩٩٤	٠,٣٣	٠,١٤	٠,٠٠٩	٠,٠٢٧	٠,١١	٢٩,٨٤	٩١,٥١
١٩٩٥	٠,٢٥	٠,١٣	٠,٠٠٧	٠,٠٢٨	٠,١٣	٢٧,٥١	١٠٨,٢٧
١٩٩٦	٠,١٩	٠,١٢	٠,٠٠٦	٠,٠٣٢	٠,١٣	٢٤,٤٤	١٣٠,٣٧
١٩٩٧	٠,٢٤	٠,١١	٠,٠٠٥	٠,٠٢٢	٠,١١	٢٣,٩٢	١٠١,٦٠
١٩٩٨	٠,٣٠	٠,١٦	٠,٠٠٦	٠,٠٢٠	٠,١٤	٢٩,٠٠	٩٧,٧٢
١٩٩٩	٠,٢٨	٠,١٥	٠,٠٠٦	٠,٠٢٠	٠,١٣	٢٩,١٤	١٠٣,٥٩
٢٠٠٠	٠,٢٦	٠,١١	٠,٠٠٥	٠,٠١٩	٠,٠٩	٢٧,٩٩	١٠٧,٧٧
٢٠٠١	٠,٢٨	٠,١٣	٠,٠٠٦	٠,٠٢٠	٠,٠٩	٣٢,٦٣	١١٨,٣٠
٢٠٠٢	٠,٣١	٠,١٤	٠,٠٠٨	٠,٠٢٥	٠,٠٨	٤٥,٩٦	١٤٧,٦٤
٢٠٠٣	٠,٤٦	٠,١٣	٠,٠١١	٠,٠٢٣	٠,٠٦	٦٨,٩٢	١٤٩,٥٠
٢٠٠٤	٠,٦٥	٠,١٤	٠,٠١٤	٠,٠٢١	٠,٠٦	٩٩,٩٦	١٥٤,٣٣
٢٠٠٥	٠,٢	٠,٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٢٥	٠,٠٩	٧٦,٠٢	١٩٩,٤١
٢٠٠٦	٠,٣٨	٠,٠٦	٠,٠٠٨	٠,٠٢٠	٠,٠٦	٦٨,٩٤	١٨٢,٩٦
المتوسط	٠,٣٠	٠,١٢	٠,٠١	٠,٠٣	٠,١١	٣٨,٦٦	١٢٣,٣٢

المصدر: جمعت وحسبت :

البنك الأهلي المصري ، نشرة الاقتصاد القومي ، أعداد متفرقة

الباب الخامس
الوضع الراهن للأسواق الخارجية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية

جدول رقم (٢٨) مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠.٢٠٠٦)

السنوات	الميل المتوسط للتصدير	الميل المتوسط للاستيراد	الميل الحدى للتصدير	الميل الحدى للاستيراد	المرونة الداخلية للتصدير	المرونة الداخلية للاستيراد
١٩٩٠	٠,٠٩٥	٠,٠٤٩	-	-	-	-
١٩٩١	٠,٠٧٠	٠,٠٣٦	٠,٠٩	٠,٠٤٣	١,٢٣	١١,٩٠
١٩٩٢	٠,٠٦٧	٠,٠٣٨	٠,٠٥	٠,٠٤٤	٠,٨١	١١,٧٤
١٩٩٣	٠,٠٤٥	٠,٠٢٨	٠,١٢	٠,٠٤٦	٢,٥٧	١٦,٤٨
١٩٩٤	٠,٠٨٧	٠,٠٢٧	٠,٥٠	٠,١٦	٥,٧٧	٦,٠٦
١٩٩٥	٠,٠٧٢	٠,٠٢٨	٠,٠٢	٠,٣٧	٠,٣١	١٣,٢١
١٩٩٦	٠,٠٦٠	٠,٠٣٢	٠,٠٤	٠,٦٥	٠,٦٨	٢٠,١٥
١٩٩٧	٠,٠٥١	٠,٠٢٢	٠,٠١	٠,٤٣	٠,١٤	١٩,٩٤
١٩٩٨	٠,٠٥٨	٠,٠٢٠	٠,١٤	٠,٠٤	٢,٤٥	٢,٢٢
١٩٩٩	٠,٠٥٦	٠,٠٢٠	٠,٠٢	٠,٢٤	٠,٤٠	١٢,٣٣
٢٠٠٠	٠,٠٥٠	٠,٠١٩	٠,٠١	٠,١٣	٠,٢٠	٦,٦٢
٢٠٠١	٠,٠٥٧	٠,٠٢٠	٠,١٩	٠,٤٨	٣,٤٣	٢٣,٢٠
٢٠٠٢	٠,٠٧٧	٠,٠٢٥	٠,٤٧	١,٠٧	٦,١٣	٤٣,٢٥
٢٠٠٣	٠,١٠٧	٠,٠٢٣	٠,٤١	٠,٠٨	٣,٨٣	٣,٤٨
٢٠٠٤	٠,١٣٦	٠,٠٢١	٠,٣١	٠,٠٧	٢,٣٠	٣,٥٤
٢٠٠٥	٠,٠٩٤	٠,٠٢٥	٠,٢٦	٠,٥٥	٢,٧٠	٢٢,٣٩
٢٠٠٦	٠,٠٧٦	٠,٠٢٠	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٦١	٥,١٧
المتوسط	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,١٧	٠,٢٢	٦,٨٩

المصدر: جمعت وحسبت:

البنك الأهلي المصري، نشرة الاقتصاد القومي، أعداد متفرقة

ب- نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات القومية :

تبين أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات القومية أخذت اتجاهها متذبذباً ثم متناقصاً في نهاية فترة الدراسة وقد انخفضت لتصل إلى أدنى قيمة حيث بلغت حوالي ٠,٠٦% في عام ٢٠٠٦ وقد بلغت أقصى قيمة نحو ١٦% عام ١٩٩٨ ونجد حدوث تحسن نوعي خلال الفترة المدروسة ولكنها تناقصت في السنوات الأخيرة لتصل أدناها عام ٢٠٠٦.

ج - نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي :

كما تبين أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المصري انخفضت من حوالي ٠,٠٠٩ في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٠,٠٠٨ عام ٢٠٠٦ وقدر متوسط هذه النسبة لفترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٦) بحوالي ٠,٠١.

د - نسبة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يتضح تقارب الثبات النسبي لنسبة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من (١٩٩٠-٢٠٠٦) فقد تراوحت النسبة بين ٠,٠٤ في بداية السلسلة إلى حوالي ٠,٠٢ في نهاية السلسلة أي ان متوسط الفترة ٠,٠٣ وهذا يعني ان الواردات الزراعية تستقطع ٠,٠٢٧ من الناتج المحلي المصري .

هـ- نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يتضح من الجدول أن نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت اتجاهها متذبذباً ثم متناقصاً في نهاية فترة الدراسة وقد انخفضت لتصل إلى أدنى قيمة حيث بلغت حوالي ٠,٠٦% في عام ٢٠٠٦ وقد بلغت أقصى قيمة نحو ١٧% عام ١٩٩٠ ونجد حدوث تحسن نوعي خلال الفترة المدروسة ولكنها تناقصت في السنوات الأخيرة لتصل أدناها عام ٢٠٠٦.

و- نصيب الفرد من الصادرات والواردات المصرية :

ويتضح أن نصيب الفرد المصرى من قيمة الصادرات الزراعية يقدر بحوالى ٣٨,٦ جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) حيث قدر قيمة الصادرات الزراعية فى بداية فترة الدراسة بحوالى ٢١,٢٢ جنيه عام ١٩٩٠ إلى أن وصل حوالى ٩٩,٩٦ جنيه عام ٢٠٠٤ ، ثم أنخفضت إلى ٦٨,٩٤ جنيه عام ٢٠٠٦ ، بينما قدر متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية بحوالى ١٢٣,٣٢ جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) حيث قدر قيمة الواردات الزراعية فى بداية فترة الدراسة بحوالى ١١٠,٠٨ جنيه عام ١٩٩٠ ثم أرتفعت إلى أن وصلت إلى حوالى ١٩٩,٤ جنيه عام ٢٠٠٥ ، ثم أنخفضت إلى ١٨٢,٩٦ جنيه عام ٢٠٠٦ .

ز - الميل المتوسط للتصدير والاستيراد :

يقدر الميل المتوسط للتصدير بقسمة قيمة الصادرات الزراعية فى فترة معينة على قيمة الناتج المحلى الإجمالى لنفس الفترة والميل المتوسط للاستيراد بقسمة قيمة الواردات الزراعية على الناتج المحلى الإجمالى لفترة معينة أيضاً ويشير الميل المتوسط سواء للتصدير أو الاستيراد بالمقدار الذى تساهم به الوحدة النقدية من الناتج المحلى الإجمالى فى التصدير أو الاستيراد وتبين أن الميل المتوسط للتصدير وايضاً الميل المتوسط للاستيراد كانا بمقدار ثابت طوال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط الميل المتوسط للتصدير ٠,٠٧ ، ومتوسط الميل المتوسط للاستيراد نحو ٠,٠٣ خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٦) .

ح- الميل الحدى للتصدير والاستيراد :

يقدر الميل الحدى للتصدير بقسمة التغير فى قيمة الصادرات الزراعية على التغير المقابل فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى والميل الحدى للاستيراد بقسمة التغير فى قيمة الواردات الزراعية على التغير المقابل فى قيمة الناتج

المحلى الإجمالى وذلك لفترة معينة، يتضح من جدول رقم (٢٧) وتبين أن الميل الحدى للتصدير بلغ حوالى ٠,٠٣ خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة سوف تزيد قيمة الصادرات الزراعية بمقدار ٠,٠٣ فقط ، كما بلغ الميل الحدى للإستيراد حوالى ٠,١٧ خلال متوسط فترة الدراسة

(١٩٩٠-٢٠٠٦) ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة سوف تزيد قيمة الواردات الزراعية بمقدار ٠,١٧ .

ط- المرونة الدخلية للتصدير والإستيراد :

تحتسب مرونة الطلب الداخلية على الصادرات الزراعية بقسمة الميل الحدى للتصدير على الميل المتوسط للتصدير ومرونة الطلب الدخلية على الواردات الزراعية بقسمة الميل الحدى للإستيراد على الميل المتوسط للإستيراد خلال فترة زمنية معينة. وقدرت مرونة الطلب على الصادرات الزراعية بحوالى ٠,٢٢ كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) أى أن الزيادة النسبية بمقدار ١% فى الناتج المحلى الإجمالى تحدث زيادة مقدارها أقل من ١ % ، وقدرت مرونة الطلب على الواردات الزراعية بحوالى ٦,٩٨ كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) أى أن الزيادة النسبية بمقدار ١% فى الناتج المحلى الإجمالى تحدث زيادة مقدارها أكبر من ١ % ، وهذين المؤشرين يدلان على التحسن النسبى فى كفاءة التجارة الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة .

الملخص

تعد قضية تنمية الصادرات الزراعية المصرية من القضايا المصرية التي توليها الدولة اهتماماً كبيراً باعتبارها ركيزة التنمية الاقتصادية المستدامة ، حيث تعتبر الصادرات الزراعية من المصادر الرئيسية للدخل القومي ، ونظراً لأهمية ما تمثله قيمة صادرات الحاصلات البستانية من اجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية فقد تناولت الدراسة اقتصاديات إنتاج وتسويق الحاصلات البستانية بهدف التصدير، وذلك للتعرف على المشاكل و المعوقات التي تحول دون زيادة صادرات الحاصلات البستانية رغم ما تتمتع به مصر من ميزه نسبية كبيرة في إنتاج الكثير من الحاصلات البستانية .

تواجه الصادرات الزراعية المصرية من الخضر والفاكهة العديد من المعوقات سواء الداخلية المرتبطة بالإنتاج والنظم التسويقية أو الخارجية والمتعلقة بالسياسات التصديرية والتكتلات الاقتصادية للأسواق العالمية وشروط اتفاقيات المشاركة والمنافسة الشديدة في تلك الأسواق بالإضافة إلى مقابلة الطلب الخارجي في الأسواق التصديرية في الوقت الملائم وبالشروط المحددة للمواصفات ومعايير الجودة وبرغم الأهمية النسبية لصادرات البطاطس والفاصوليا والخضراء والبرتقال والعنب سواء في الصادرات الكلية المصرية أو الزراعية بصفة خاصة إلا أن الواقع التصديري لهذه المحاصيل ينتابه بعض القصور والصعوبات بالإضافة إلى عدم استقرار الصادرات المصرية من تلك المحاصيل وعدم تناسب كمية الصادرات مع الكميات المنتجة .

ويهدف البحث الى:

التعرف على تطور إنتاج المحاصيل موضع الدراسة وكذلك الاستقرار النسبي لصادراتها وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، دراسة أثر أهم التكتلات الاقتصادية التي أنضمت إليها مصر وتأثيرها على تنمية الصادرات من هذه المحاصيل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) والوقوف على المركز التنافسي للصادرات المصرية من هذه

المحاصيل والتوزيع الجغرافى لهذه المحاصيل من الدول المستوردة لها ، ودراسة العوامل المحددة للطلب الخارجى لمحاصيل الخضر والفاكهة محل الدراسة .

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة والغير منشورة الصادرة عن الجهات المعنية إلى جانب الدراسات و البحوث ذات الصلة ، وقد استخدم فى الدراسة بعض الأساليب الإحصائية الوصفية وطرق التحليل الكمي اللازمة كل حسب طبيعة البيان والهدف من التحليل .

وقد أشتملت الدراسة على المقدمة و التعريف بمشكلة الدراسة والهدف منها و الطريقة البحثية ومصادر البيانات واشتملت على خمسة أبواب يهتم الباب الأول الاستعراض المرجعى للدراسات والبحوث السابقة ، ويتناول الباب الثانى التكتلات الاقتصادية العالمية وتنمية الصادرات الزراعية المصرية، ويناقش الباب الثالث فى فصلين الفصل الأول تطور الإنتاج والإنتاجية والمساحة لأهم محاصيل الخضر والفاكهة، الفصل الثانى المسالك التسويقية أهم محاصيل الخضر والفاكهة، ويحتوى الباب الرابع على فصلين ، الفصل الأول تطور صادرات أهم محاصيل الخضر والفاكهة المصرية، والفصل الثانى يتناول التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية من أهم محاصيل الخضر والفاكهة، ويحتوى الباب الخامس على فصلين، الفصل الاول صادرات أهم محاصيل الخضر والفاكهة فى الدول المنافسة لمصر والفصل الثانى المؤشرات الاقتصادية لمحاصيل الدراسة ، وينتهى البحث بالملخص والتوصيات والملاحق والمراجع وأخيراً ملخصاً باللغة الانجليزية .

تبين من دراسة الاستعراض المرجعى

هناك الكثير من الدراسات التى تناولت الإنتاج بهدف التصدير ، ولكن اغلب هذه الدراسات تناولت الجوانب المتعلقة بتصدير فائض الاستهلاك المحلى من الحاصلات البستانية ، بالإضافة الى أن غالبية تلك الدراسات تناولت المشاكل المتعلقة بالتصدير من جانب التسويق الخارجى فقط دون أن تربط بينها وبين مشاكل الإنتاج و التسويق المحلى باعتبارها مجموعة من المشاكل المتداخلة معا والتي يجب التعامل معها كوحدة

واحدة من اجل النهوض بالصادرات الزراعية و البستانية المصرية .و يحتوى الاستعراض المرحى على ثلاث فصول و يتناول الفصل الاول الدراسات الخاصة بالمتغيرات العالمية و التكتلات الاقتصادية و اثرها على الصادرات الزراعية محل الدراسة،و يتناول الفصل الثانى الدراسات الخاصة بالمركز التنافسى للصادرات الزراعية المصرية محل الدراسة ،كما يتناول الفصل الثالث الدراسات الخاصة بالطلب الخارجى لمحاصيل الخضر و الفاكهة محل الدراسة فى السوق العالمى و تقدير النصيب السوقى لصادرات مصر من تلك المحاصيل، و ذيل فى نهاية الاستعراض المرجعى اهم نتائج و التوصيات للدراسات السابقة فى موضوع البحث.

و يتناول الباب الثانى"التكتلات الاقتصادية العالمية" :

يتناول هذا الباب فصلين، الفصل الأول يتناول بعض المفاهيم الإقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث وملامح اتفاقيات الجات والاتفاقيات مع التكتلات الاقتصادية، والفصل الثانى يتناول اتفاقيات التبادل التجارى الحر والتفضيلية بين مصر والدول العربية.

ويتناول الباب الثالث"الانتاج و المسالك التسويقية لاهم محاصيل الخضر و الفاكهة" :

حيث تم اختيار محاصيل البطاطس و الفاصوليا الخضراء و البرتقال و العنب كنموذج للحاصلات البستانية وفقا لمجموعة من الأسس و المعايير من بينها الأهمية النسبية المساحية وأهميتها من حيث قيمة صادراتها و ارتفاع ميزتها النسبية ، هذا بالإضافة لتمتع تلك المحاصيل بمزايا خاصة فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية . و ذلك فى ثلاث فصول، يتناول الفصل الاول المساحة والانتاحية والانتاج لأهم محاصيل الخضر و الفاكهة،

وبدراسة تطور المساحة المنزرعة للبطاطس خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) تبين أن مساحة العروة الصيفى تزايدت بمعدل غير معنوى إحصائياً ، مما يشير إلى أنها تكاد تدور حول متوسطها الحسابى والبالغ حوالى ٧٩,٦ ألف فدان لمتوسط الفترة وتتناقص مساحة العروة النيلية (الشتوى) بمعدل تناقص سنوى معنوى إحصائياً بلغ

حوالى ٣,٩ ألف فدان وذلك بنسبة تناقص سنوى قدرت بنحو ٥,٨% من المتوسط السنوى للمساحة والبالغ حوالى ٦٦,٧ ألف فدان، بينما تزايدت مساحة العروة المحيرة بمعدل تزايد سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٥,٧٥ ألف فدان وذلك بنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٨,٣% من متوسط المساحة والبالغ حوالى ٦٩,٣ ألف فدان .

تزرع الفاصوليا الخضراء فى مصر فى ثلاثة عروات، العروة الشتوي، العروة الصيفى والعروة النيلي ، وتزرع العروة الصيفى المبكرة خلال نصف فبراير وتمتد إلى أول مارس فى الوجه البحرى، العروة النيلية : وتزرع إعتباراً من آخر أغسطس إلى أوائل سبتمبر ، فى حالة زراعة الفاصوليا الخضراء بغرض التصدير: تعتمد على توافر القرون الخضراء ذات الجودة العالية، فيتم زراعتها خلال الفترة من أكتوبر حتى يونيو. وقد أمكن عن طريق الزراعات الحديثة واستخدام الزراعات المحمية إنتاج أصناف بمواصفات مرغوبة أسواق غرب أوروبا وذلك من حيث طول القرن، واللون، ونسبة الألياف وذلك فى مواعيد تختلف عن مواعيد إنتاجها فى دول أوروبا مما يعنى إمكانية زيادة الفرص التصديرية

يعتبر البرتقال من أهم أصناف الموالح التى تزرع فى مصر سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير ، كما يأتى البرتقال فى مقدمة محاصيل الفاكهة من حيث الإنتاج والتصدير يليه كل من العنب و الزيتون و المانجو . تنتشر زراعة البرتقال فى معظم محافظات الجمهورية ، أما من ناحية توزيع الأصناف فى مناطق الزراعة الملائمة فيعتبر اختيار الصنف المناسب للظروف البيئية والمناخية فى منطقة الزراعة من أهم العوامل المؤثرة على نجاح زراعة البرتقال.

كما تشير الدراسة إلى تذبذب المساحة الكلية لأصناف البرتقال المزروعة فى مصر بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) ، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٢٠٦,٨ ألف فدان عام ١٩٩٠ وحد أقصى قدر بنحو ٢٤٥,٩ ألف فدان عام ١٩٩١ ، وبمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ نحو ٢٢٢,٣١ ألف فدان .

يعتبر العنب من محاصيل الفاكهة الى تجود زراعتها فى الاراضى الجديدة والمستصلحة حيث يزرع من أجل التصدير والإنتاج المحلى ، ويأتى محصول العنب فى المرتبة الثانية بين محاصيل الفاكهة من حيث المساحة والإنتاج وقيمة الصادرات بعد محصول البرتقال، وتشير الدراسة إلى تطور المساحة الكلية المزروعة بالعنب فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) حيث تبين أن مساحة العنب خلال تلك الفترة قد شهدت تنزيذا ملحوظا ، فقد تزايدت المساحة الكلية المنزوعة بالعنب من ٩٠,٣ ألف فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٦٠ ألف فدان عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة مقدارها ٧٧,٢%.

ويشير الفصل الثانى إلى المسالك التسويقية الخاصة بمحاصيل الدراسة وأهم العمليات التى تجرى عليهم .

بينما تناول الباب الرابع فصلين ، تناول الفصل الأول وتبين أن قيمة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٦) أخذت تتذبذب وأن كانت تميل إلى الارتفاع ، وذلك بين حد أدنى بلغ ٦,٩٥ مليار جنيه عام ١٩٩٠، وحد أعلى بلغ حوالى ٧٨,٨٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وقد بلغت حوالى ٢٢,٩٥ مليار جنيه كمتوسط لفترة الدراسة .

وعند تقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة، تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوى إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغت قيمة الزيادة السنوية حوالى ٣,٢٨ مليار جنيه، بمعدل زيادة سنوى بلغ حوالى ١٤,٢٩% من متوسط قيمة الصادرات للفترة والبالغ حوالى ٢٢,٩٥ مليار جنيه.

وتبين من العرض ان محاصيل الدراسة لها القدرة على التنافس فى الاسواق الخارجية ، كما ناقش الفصل الثانى ، التوزيع الجغرافى والاسواق التى تقوم مصر بتصدير محاصيل الدراسة لها .كما يتناول الباب الخامس فى فصلين حيث يتناول الفصل الاول أهم الدول المنافسة فى الاسواق لمحاصيل الدراسة فيها ميزة نسبية ومحاولة الوصول إلى افضل الاسواق، ويختتم الفصل الثانى بالمؤشرات الاقتصادية لمحاصيل الدراسة .

التوصيات

هذا وقد خلصت الدراسة الى بعض التوصيات الهامة والمأخوذة من نتائج الدراسة ومن آراء ومقترحات المنتجين والمصدرين والهيئات والجهات المعنية بالمنظومة التصديرية لكي تكون امام صانعي ومتخذي القرار للاستفادة منها بقدر الامكان ، والتي نوجزها فيما يلي:

- ١- الاهتمام بعمليات التداول ومعاملات ما بعد الحصاد للحاصلات البستانية لتحويل نسبة عالية من الفاقد الى منتج للاستهلاك المحلي أو التصدير.
- ٢- ضبط ومراقبة سوق مستلزمات الانتاج لضمان توافر البذور والتقوى والشتلات المعتمده والموثوق بها وخاصة للاصناف التصديرية ، وكذلك لضمان عدم استخدام اسمده مغشوشه، ومبيدات ممنوعه ، و اعادة تفعيل دور بنك التنمية و الائتمان الزراعي في لتوفير الاسمدة ومستلزمات الانتاج للمزارعين .
- ٣- الاهتمام والتوسع في الزراعة العضويه خاصة في الاراضى الجديده التى تنتشر بها الحاصلات البستانية التصديرية والتي تتمتع مصر بميزة نسبية في انتاجها .
- ٤- تفعيل دور اجهزة الارشاد الزراعي التسويقي بالتعاون مع معهدى الاقتصاد و الارشاد الزراعي لتحقيق ذلك بهدف عقد الندوات لتعريف صغار المنتجين بطرق التداول المحسن للمحاصيل الزراعيه والاصناف التصديرية والمواصفات التصديرية ومتطلبات الجوده مثل مواصفة EUROP GAP ، والشروط الصحيه والبيئيه العالميه ، ومواصفات العبوات القياسيه .
- ٥- العمل على تعديل بنود اتفاقية المشاركة المصريه الاوروبيه فى المرحلة القادمة من التفاوض لزيادة حجم حصه مصر المسموح بتصديرها من البطاطس والبرتقال واطالة الفترة التصديرية للعنب .

٦- الاهتمام بزراعة الاصناف التصديرية مبكرة النضج من العنب وتطوير نظم الانتاج للتصدير حتى يمكن دخول العنب المصرى خلال فترة تزايد الطلب الاوروبى ونقص العرض من المنافسين من الدول الاخرى.

٧- التوسع فى فتح منافذ تسويقيه جديدة فى الدول الافريقية والاسيوية وغيرها من دول العالم وفق دراسات تجرى بهذا الخصوص .

٨- تسهيل وتيسير اجراءات الحصول على شهادات تطبيق الجودة والمواصفات التصديرية المطلوبة للتصدير نظرا لما تبين من طول اجراءات الحصول على تلك الشهادات .

٩- تشجيع المستثمرين على الاستثمار فى مجالات البنية الاساسية التسويقية (محطات التجهيز و التعبئة ووسائل النقل المبردة وصناعة العبوات وانشاء الثلجات) بإتاحة قروض بشروط ميسرة و إطالة فترات الاعفاء الضريبى لمثل هذه المشروعات.

١٠- انشاء معامل متخصصة فى تحليل الاثار المتبقية من الاسمدة و المبيدات وفقا للشروط الصحية ومعايير الجودة التى تتطلبها الاسواق العالمية خاصة الاتحاد الاوروبى باعتبار الشريك الرئيسى لصادرات مصر من الحاصلات البستانية على ان تنشأ تلك المعامل بالمطارات والموانئ .

١١- توافر الضمانات الكافية للمزارعين لحمايتهم من عدم وفاء المصدرين بتعاقداتهم وذلك بوضع شروط قانونية واضحة للعقد وملزمة للطرفين.

١٢- توافر مصادر تمويل متنوعه وكافية مع تطبيق نظم التأمين المناسبة على الحاصلات الزراعية كالتأمين ضد تلف أو رفض الرساله .

١٣- تشجيع تكوين اتحادات بين المزارعين ويمكن ربطها بحوافز من قبل بنك التنمية فى صورة قروض ميسرة لتمويل الانتاج والمساعدة فى التسويق عن طريق ربط هذه الجمعيات بالمصدرين من خلال شبكه معلومات ينشئها البنك.

١٤- تشجيع وتفعيل دور الجامعات والمراكز البحثية لإيجاد حلول غير تقليدية للمشاكل الانتاجية والتسويقية والتصديرية، وإنشاء صندوق او برنامج لدعم الابحاث والدراسات التطبيقية .